

الصين: تعذيب محتجين سلميين في إقليم سيشوان وسجنهم

أدانت منظمة العفو الدولية اليوم الأحكام الصادرة بحق 10 من المحتجين السلميين في إقليم سيشوان جنوب غربي الصين، ودعت الحكومة الصينية إلى الإفراج عنهم فوراً.

وكان ثمانية رجال وامرأتان قد أدينوا في 28 سبتمبر/أيلول 2010 "بمؤشدة جمهور بغرض تعكير صفو النظام العام" عقب تنظيمهم مظاهرة في فبراير/شباط 2009 خارج محكمة الشعب التمهيدية في مدينة تشينغدو.

حيث تلقى باو جونشينغ (56 سنة)، وزينغ لي (44)، وهوانغ كسيامين (48)، وجينغ رونغانغ (56)، وكسينغ كينغكسيان (44)، ويان وينهان (47)، ولو داتشون (44)، ويانغ جيورونغ (46-أنثى) أحكاماً بالسجن ما بين سنتين وثلاث سنوات. وأفرج عن كسو تشونغلي (57 سنة-أنثى) وليو جيويي (56) بموجب أمر مراقبة لفترة واحدة من عامين.

وفي هذا السياق، قالت كاترين بيير، نائبة مدير برنامج آسيا والمحيط الهادئ في منظمة العفو الدولية، إن "هذه القضية تثير بعض الأسئلة المقلقة بشأن التزام الصين بحقوق الإنسان الأساسية. فهؤلاء الأفراد كانوا ضمن احتجاج سلمى يدعو إلى الإصلاح القضائي. وعضواً عن العدالة، جرى القبض عليهم وتعذيبهم بينما يواجهون الآن أحكاماً بالسجن لا مسوغ لها".

وكان ستة ممن أدينوا أعضاء في مجموعة من نحو 30 شخصاً قيّدوا أنفسهم بالسلاسل مع بعضهم البعض خارج المحكمة في 3 فبراير/شباط 2009 للاحتجاج على سلسلة من الأحكام الصادرة عن المحاكم. أما يان وينهان وهوانغ كسيامينغ فناشطان لمحليان قاما بتصوير الاحتجاجات على شريط فيديو، بينما نشر كسينغ كينغكسيان روايته للحدث على شبكة الإنترنت استناداً إلى صور ومعلومات حصل عليها من شاهد العيان لو داتشون.

ولم يتم اعتقال المحتجين والشهود في موقع الاحتجاج وإنما بعد انتشار مقالات وأشرطة فيديو تتصل بالحادثة على شبكة الإنترنت.

وجرت محاكمة المجموعة أمام محكمة الشعب التمهيدية في مدينة ليشان في 7 و8 أبريل/نيسان 2010، ولكن القضية أعيدت إلى النيابة العامة لمزيد من التقصي.

وأثناء المحاكمة، زعم 10 من المتهمين - وهم زينغ رونغانغ، ويانغ جيوبونغ، وهوانغ كسيامين، ويان وينهان، وكسينغ كينغكسيان ولو داشون - أنهم قد أخضعوا للتعذيب ولمعاملة حاطة بالكرامة أثناء اعتقالهم من جانب الشرطة. وقالوا إنهم تعرضوا للصفع واستجوبوا لفترات طويلة وحرمو من النوم وأخضعوا لأسلوب "مرقد النمر"، وهو شكل من التعذيب يتضمن شد الأطراف وتكبيها بما يؤدي إلى آلام مبرحة في ركبي الضحية.

ويدعي محاموهم بأن المحاكمة لم تكن نزيهة نظراً لأنه لم يسمح لهم بتقديم أدلة للدفاع عن موكلهم ولأن مرافعاتهم القانونية ظلت تُقاطع بصورة مستمرة. وعضواً عن ذلك، لم يسمح إلا بالأدلة التي تستند في معظمها إلى أقوال الشرطة وسجلات التحقيق، والتي اتسم قسط كبير منها بالتناقض.

واختتمت كاثرين بيبر بالقول: "إن على المسؤولين الصينيين إعادة النظر في الأحداث والمزاعم والأحكام في هذه القضية. وينبغي الإفراج فوراً عن الأشخاص العشرة، وعلى الحكومة أن تكفل السماح بتنظيم الاحتجاجات السلمية.